



عبد النبي الشعلة abdunabi.alshoala@albiladpress.com

وقفه

القاهرة.. بين ضغوط الداخل وقلق المحيط

ومن خلال هذه اللقاءات والمشاهدات، بدا لي أن المصريين لا ينظرون إلى أزمات المنطقة منفصلة عن همومهم اليومية، فارتفاع كلفة المعيشة، وأمن مصادر المياه، وحركة الملاحة، واستقرار الحدود، كلها خيوط في مشهد واحد. وفي مثل هذا الظرف، تبرز أهمية الدبلوماسية المصرية وقدرتها على التواصل مع الأطراف المختلفة، والعمل على خفض التصعيد ودعم الحلول السياسية، مع حماية المصالح الوطنية والتضامن مع الدول العربية الشقيقة.

هنا تلتقي أجواء القاهرة برسالة غاندي التي حملني الكتاب إلى الاحتفاء بها، فاللاعنف عنده لم يكن استسلامًا للظلم أو تخليًا عن الحقوق، بل مقاومة تسعى إلى تغيير الواقع من دون جعل العنف طريقًا وحيدًا للقوة. وفي منطقتنا، لا يكفي أن نرفع شعار السلام، بل ينبغي أن نترجمه إلى احترام سيادة الدول، ووقف الاعتداءات، وصون الملاحة، وحماية المدنيين، والعودة إلى الحوار مهما بدا بطيئًا أو شاقًا.

في القاهرة، حيث يلتقي التاريخ بأسئلة الحاضر، ازدادت قناعة بأن السلام ليس ترفًا ولا مناسبة احتفالية، بل مصلحة مشتركة ومسؤولية سياسية وأخلاقية. ومن حول مصر تتراكم التحديات، فيما تتطلع شعوب المنطقة إلى أمان يحمي حياتها واقتصادها ومستقبلها. ولعل أصدق ما يمكن أن نتعلمه من غاندي هو أن منع الحرب، وصون كرامة الناس، والبحث عن تسوية عادلة، ليست علامات ضعف؛ إنها شجاعة تحتاج إليها منطقتنا أكثر من أي وقت مضى.

ويضعان المنطقة أمام احتمالات مفتوحة. ومصر، بحكم الجغرافيا والتاريخ، معنية مباشرة بما يجري، وتسعى إلى دعم التهدئة وإدخال المساعدات وفتح الطريق أمام تسوية تضمن الحقوق الفلسطينية والأمن للجميع.

لكن الهم الذي وجدته حاضرًا بقوة في كثير من أحاديث القاهرة هو ما يجري في الخليج العربي والبحر الأحمر، فالمصريون الذين التقيتهم يتابعون بقلق الاعتداءات والتهديدات التي تطول دول الخليج، ويدركون أن أمن الجزيرة العربية ليس شأنًا بعيدًا عن مصر. ويتصل بذلك القلق من هجمات الحوثيين وتهديد الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب، فأى اضطراب في هذا الممر ينعكس على حركة السفن وقناة السويس، ويضيف ضغوطًا إلى اقتصاد مصر.

وقد لمست لدى عدد من المصريين ارتياحًا لموقف بلادهم المعلن بالوقوف إلى جانب المملكة العربية السعودية والدفاع عن أمنها إذا اقتضت الحاجة. وفي الوقت نفسه، وجدت أن الدعوة إلى تجنب اتساع الحرب والتمسك بالتفاوض حاضرة لدى كثيرين، سواء من المثقفين أو المواطنين الذين التقيتهم. وهذا التوازن مفهوم: تضامن مع الأشقاء، وحرص على الأمن العربي، وإدراك لكلفة الانخراط في مواجهة إقليمية مفتوحة. وقد طلبت الرئاسة المصرية تفويضًا برلمانيًا محتملًا لمساندة السعودية عسكريًا بإرسال قوات مصرية للمساهمة في الدفاع عنها، ولا يزال الأمر، عند كتابة هذه الأسطر، قيد النقاش، وهو ما يعكس حساسية القرار وما يستلزمه من تقدير دقيق لمقتضيات الدفاع ومخاطر التصعيد.

وتعزيز قطاعات مثل الصناعة والزراعة، حتى لا يظل توفير العملة الأجنبية رهين مصادر تتأثر بالظروف الطارئة أو الصفقات المؤقتة. وهنا تبرز أهمية قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج، كما تبرز كلفة اضطراب المنطقة على هذه الموارد وعلى تكاليف الطاقة والنقل والتجارة.

ولعل ما يضاعف صعوبة الحسابات المصرية أن البلاد محاطة بأزمات من أكثر من اتجاه، ففي الجنوب، تتابع القاهرة بقلق استمرار الصراع في السودان، وتدعم الجهود الرامية إلى وقف القتال وجمع الأطراف حول تسوية سياسية تحفظ وحدة البلاد، فاستمرار الحرب لا يفاقم معاناة السودانيين وحدهم، بل يضاعف الأعباء الإنسانية والاقتصادية على مصر، التي تستضيف أعدادًا كبيرة من اللاجئين والوافدين الفارين من النزاعات.

ومن الجنوب أيضًا يتصل القلق بملف مياه النيل وسد النهضة الإثيوبي، فالمياه بالنسبة إلى مصر ليست قضية سياسية عابرة، بل مسألة تمس أمنها المائي والغذائي ومستقبل التنمية فيها، لذلك ترى القاهرة أن معالجة الخلاف ينبغي أن تقوم على التفاهم والاتفاق العادل، بما يحفظ حقوق دول النهر ويمنع أن يتحول ملف بالغ الحساسية إلى مصدر دائم للتوتر.

أما في الجهة الشرقية، فتثقل الحرب في غزة وما يتصل بها من سياسات الحكومة الإسرائيلية التوسعية المتطرفة على الحسابات المصرية، فتعثر الوصول إلى حل سياسي، واستمرار الاعتداءات والتوسع، يهددان فرص الاستقرار

جئت إلى القاهرة لحضور حفل تدشين الطبعة الثالثة من كتابي "غاندي.. وقضايا العرب والمسلمين"، في مناسبة تتزامن مع الذكرى السابعة والخمسين بعد المئة لميلاد المهاتما غاندي، و "اليوم العالمي لللاعنف". غير أن الزيارة لم تقتصر على الاحتفاء بكتاب أو استعادة سيرة رجل جعل من مقاومة الظلم رسالة وممارسة، فقد أتاحت لي هذه الزيارة لقاء عدد من كبار الكتاب والسياسيين والمفكرين والدبلوماسيين والإعلاميين، إلى جانب الاحتكاك بالمواطنين في مواقع مختلفة، أن أستمع إلى جانب من نبض القاهرة وأن أتأمل في انشغالات مصر وهي تواجه ضغوط الداخل وقلق المحيط.

في هذه الزيارة بدا لي الشارع المصري أقل تدمرًا مما رأيته في زيارتي السابقة. وقد لخص أحد المتهمين هذا الانطباع بقوله إن الناس ربما تأقلموا مع الأوضاع. لكن انخفاض مظاهر الشكوى لا يعني زوال أسبابها، ولا أن التحديات الاقتصادية أصبحت يسيرة، فالأسرة المصرية ما زالت تشعر بأثر الغلاء في قدرتها الشرائية ومدخراتها، فيما تواجه الموازنة أعباء الدين وخدمته، ويحتاج القطاع الخاص، ولا سيما في المجالات غير النفطية، إلى سيولة أكبر وثقة أرسخ وبيئة مشجعة للاستثمار والإنتاج.

وقد تحسنت بعض المؤشرات، وتراجعت معدلات التضخم عن مستوياتها المرتفعة في السنوات الماضية، لكن أثر ذلك لا يظهر سريعًا في حياة الناس، ولا سيما حين تكون الأسعار قد ارتفعت إلى مستويات أثقلت ميزانيات الأسر. كما أن استدامة التعافي تقتضي توسيع قاعدة الإنتاج والتصدير،

توثيق الراتب شهريا يحمي حقوق العامل وصاحب العمل... محامون لـ "البلاد":

صرف أجور العمالة المنزلية دون إثبات يفتح باب النزاعات والمطالبات المتكررة

وضوح تاريخ الدفع وقيمه والفترة المستحقة يعزز قوة الدليل عند التقاضي

البلاد | إبراهيم النهام

الموقعة من العامل تمثل وسيلة مهمة للتوثيق، ويفضل أن يكون لكل شهر إيصال مستقل يتضمن اسم العامل وقيمة أجر وتاريخ الدفع والفترة المستحق عنها، مع توضيح ما إذا كان قد تسلم كامل أجره.

وحذرت من الاعتقاد بأن سحب مبلغ نقدي من الحساب البنكي لصاحب العمل يمثل دليلاً كافياً على سداد راتب العامل المنزلي، موضحة أن عملية السحب تثبت خروج المال من حساب صاحب العمل، لكنها لا تثبت بالضرورة وصوله إلى العامل.

ولفتت إلى أن بعض الممارسات قد لا تكفي وحدها لإثبات السداد، ومنها الاكتفاء بأقوال صاحب العمل أو أفراد أسرته، أو الاستناد إلى رسائل عامة عبر تطبيق "واتساب" تفيد بالدفع دون تحديد المبلغ والشهر، أو الحصول على توقيع العامل على ورقة لا تتضمن تفاصيل واضحة عن الأجر المسدد.

وأكدت العسكري أن التوثيق المنتظم ينقل الخلاف من دائرة الأقوال المتعارضة إلى وقائع مالية يمكن التحقق منها، مشيرة إلى أهمية احتفاظ الطرفين بسجلات عمليات الدفع، بما يتيح لصاحب العمل إثبات وفائه بالتزاماته، ويحفظ للعامل حقه في المطالبة بأي مبالغ لم يتسلمها.

من جهته، أكد المحامي تقي حسين أن المنازعات المرتبطة بالأجور تعد من أبرز الخلافات التي تظهر في الممارسة العملية، خصوصاً عندما يتمسك العامل بعدم تسلم راتبه، بينما يؤكد صاحب العمل أنه قام بالسداد بالفعل، مشيراً إلى أن غياب الدليل المادي قد يجعل إثبات الوفاء بالالتزام المالي أكثر تعقيداً.

وقال إن الممارسة العملية كشفت عن قضايا كان أصحاب العمل فيها يؤكدون سداد الأجور، إلا أن عدم وجود إيصالات أو مستندات تثبت الدفع جعل إثبات الواقعة أكثر صعوبة، ولا سيما في الحالات التي جرى فيها تسليم الرواتب نقدًا دون توثيق. (اقرأ الموضوع كاملاً بالموقع الإلكتروني).



هيام السيد

بالتزاماته، وفي المقابل حفظ حق العامل في المطالبة بأي مستحقات أخرى لم يثبت دفعها. بدورها، قالت المحامية سارة العسكري إن الخلافات المتعلقة بسداد أجور العمالة المنزلية تتخذ صورًا متعددة، أبرزها ادعاء العامل عدم استلام راتبه عن شهر أو أشهر عدة، في مقابل تأكيد صاحب العمل قيامه بالدفع، إلى جانب الاختلاف بشأن قيمة الراتب المتفق عليه، أو سداد جزء منه وتأجيل الباقي، وما قد يترتب على ذلك من مطالبات مالية عند انتهاء علاقة العمل.

وأضافت أن من بين الحالات المثيرة للخلاف قيام صاحب العمل بتحويل مبالغ مالية إلى العامل، ثم نشوء نزاع بشأن طبيعة هذه المبالغ، وما إذا كانت تمثل رواتب شهرية أو مبالغ مخصصة لمصروفات أخرى أو تسوية ديون، مؤكدة أن مجرد وجود تحويل مصرفي قد لا يكون كافياً لحسم الخلاف إذا لم تتضح طبيعة المبلغ والغرض من تحويله.

وأوضحت العسكري أن التحويل البنكي إلى حساب العامل يعد من أقوى وسائل إثبات السداد عملياً، خصوصاً عندما يتضمن كشف الحساب اسم المستفيد والمبلغ والتاريخ وسبب التحويل، ويكون متوافقاً مع الأجر المنصوص عليه في عقد العمل. وأشارت إلى أن إيصالات استلام الرواتب



محمد جاسم مهدي

وأشارت السيد إلى أن السداد الإلكتروني، ولا سيما من خلال القنوات المصرفية، يوفر وسيلة أكثر وضوحاً لإثبات انتقال المبالغ إلى العامل؛ نظراً لما يتركه من سجل إلكتروني يوضح تاريخ العملية وقيمتها واسم المستفيد، لافتة إلى التطور الذي شهدته البحرين في نظام حماية الأجور، بما يعزز الشفافية وقابلية تتبع المدفوعات.

وبيّنت أن وجود تحويل مصرفي لا يعني بالضرورة إثبات الوفاء بجميع المستحقات، إذ قد يثبت التحويل دفع مبلغ معين دون أن يحسم ما إذا كان يمثل كامل الأجر أو جزءاً منه، الأمر الذي يستدعي الاحتفاظ بكشوف الرواتب والمستندات المؤيدة.

وأكدت أن الدفع النقدي لا يعني في حد ذاته عدم صحة السداد، إلا أن صعوبة إثبات واقعة التسليم تزداد عند غياب المستندات، خصوصاً إذا أنكر العامل تسلم المبلغ، مشددة على أهمية الحصول على إيصال يوضح اسم العامل وقيمة الأجر وتاريخ السداد والشهر الذي يتعلق به، مع تحديد ما إذا كان المبلغ يمثل كامل الراتب أو جزءاً منه.

واختتمت السيد مؤكدة أن التوثيق السليم ليس مجرد إجراء محاسبي، بل ضمانة قانونية لاستقرار علاقة العمل، وحماية صاحب العمل من الادعاء بعدم السداد على رغم وفائه

حذر محامون من مغبة التهاون في توثيق سداد أجور العمالة المنزلية، مؤكدين أن دفع الرواتب من دون الاحتفاظ بمستندات تثبت تسلمها قد يضاعف أصحاب العمل أمام نزاعات قانونية ومطالبات مالية عن أجور سبق لهم سدادها بالفعل، خصوصاً في الحالات التي يتم فيها الدفع نقدًا دون الحصول على إيصالات موقعة من العمال.

وأوضحوا في استطلاع أجرته "البلاد" أن عدداً من المنازعات المتعلقة بأجور العمالة المنزلية لا ينشأ بالضرورة بسبب الامتناع عن دفع الرواتب، وإنما نتيجة غياب الأدلة التي تثبت السداد، أو الاختلاف بشأن قيمة المبالغ المدفوعة والفترات التي تغطيها.

وأشاروا إلى أن بعض القضايا كشفت عن قيام أصحاب عمل بسداد أجور عمالهم، قبل أن تنشأ مطالبات لاحقة بعدم استلامها، ليكون الفصيل في حسم النزاع وجود تحويل مصرفي موثق أو إيصال استلام واضح.

وشددوا على أن توثيق الأجور لا يمثل حماية لصاحب العمل وحده، بل يشكل ضمانة قانونية متبادلة تحفظ للعامل المنزلي حقه في المطالبة بأي مستحقات لم يتسلمها، وتمنع في الوقت ذاته تحميل صاحب العمل التزامات مالية سبق له الوفاء بها، داعين إلى تعزيز ثقافة السداد الإلكتروني والاحتفاظ بسجلات منتظمة للرواتب.

وفي هذا الصدد، قالت المحامية هيام السيد إن الأجر يمثل أحد أهم الالتزامات التي تقع على عاتق صاحب العمل، باعتباره حقاً أساسياً للعامل ومصدراً رئيساً لمعيشته، مؤكدة أن الوفاء بهذا الالتزام لا ينبغي أن يقتصر على دفع المبلغ المستحق، وإنما يجب أن يقتنر بتوثيق واضح يمكن من إثبات السداد عند نشوء أي خلاف.

وأضافت أن المنازعات المتعلقة بالأجور لا تدور دائماً حول أصل استحقاق العامل للراتب، بل قد تتعلق بما إذا كان صاحب العمل قد سدده بالفعل، أو بمقدار المبلغ المدفوع وتاريخه والفترة التي يغطيها، فضلاً عن الخلاف بشأن ما إذا كان المبلغ يمثل كامل الأجر أو جزءاً منه.

وأوضحت أن أهمية التوثيق تكمن في توفير أدلة متكاملة يمكن الرجوع إليها، بحيث تكون هناك صلة واضحة بين عقد العمل الذي يحدد الأجر، وكشوف الرواتب التي تبين مكوناته، والمستندات التي تثبت عمليات الدفع، بما يمنع الخلط بين المبالغ المسددة والمستحقات المتبقية.

غياب مستندات

السداد يصعب إثبات

الوفاء بالالتزامات المالية

التحويلات المصرفية

والإيصالات الموقعة أبرز

وسائل إثبات تسلم الأجور

رسائل "واتساب"

العامة لا تكفي دائماً

إثبات سداد الأجر